دور المدقق الخارجي في تقويم الاداء بما يحقق التنمية المستدامة
(أطار مقترح لتقويم الاداء)
(بحث تطبيقي في تشكيلات وزارة التربية العراقية)

The role of the external auditor in evaluating performance to achieve sustainable development

Proposed framework for performance evaluation

Applied research in the formations of the Iraqi Ministry of Education

م.د. صدام كاطع هاشم

جامعة النهرين / كلية اقتصاديات الاعمال

الملخص :

يهدف البحث إلى معرفة ماهية التنمية المستدامة وعملية تدقيق وتقويم الأداء المستدام ومعايير التدقيق والرقابة التي تناولت الموضوع ، كما يهدف البحث إلى تطبيق عملية تدقيق وتقويم المستدام على عينة البحث لبيان مساهتمها في تحقيق التنمية المستدامة من خلال قياس اثر أنشطة وزارة التربية على ابعاد وأهداف التنمية المستدامة ، ولقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التيكان أهمها قلة التخصيصات المالية المرصدة لوزارة التربية خلال سنوات البحث اذ وصل في سنة 2017 إلى نسبة (1%) من اجمالي نفقات الدولة ، هذا دليل على عدم وضع قطاع التربية ضمن أولويات الحكومة بمقارنة بباقي الوزارات مثل (الدفاع ، والداخلية ....الخ).، كما توصل البحث إلى عدد من توصيات منها ضرورة وضع الحكومة ضمن سياستها اولوية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري ، لتحقيق الفائدة للجيل الحالي والاجيال القادمة لتحقيق التنمية المستدامة .

Abstract:

The research aims at identifying the nature of sustainable development and the process of auditing and evaluating the sustainable performance and the auditing and control standards. The research aims to apply a process of sustainable auditing and evaluation on the research sample to show their contribution to achieving sustainable development by measuring the impact of the Ministry of Education activities on the dimensions and objectives of sustainable development, The study reached a number of conclusions, the most important of which was the lack of financial allocations allocated to the Ministry of Education during the years of research. In 2017, it reached 1% of the total state expenditure. Of the rest of the ministries (such as defense, interior .... etc.), As the

research found a number of recommendations, including the need to put the government within its policy priority of education and investment in human capital, to achieve the benefit of the current generation and future generations to achieve sustainable development.

المقدمة

الانسان مرتبط بالتنمية منذ الأزل ، وذلك أنها قنطرة لتحقيق تطلعه الأبدي إلى زيادة أو إنماء الثرورات والموارد والنواتج بمختلف أشكالها ، في محاولة منه إلى تجاوز تخوم الفقر والعجز إلى الاستكثار والاستقواء ، وهذا أمر لا إشكال فيه لو حدث ضمن أطر تتسم بالأخلاقية والمعقولية والتوازن ، ولكن التاريخ والواقع يظهران لنا بأن جانب التنموي أضحى على حساب جوانب مهمة وعلى رأسها حقوق البيئة ، حيث غابت الاخلاق الخضراء في ممارسات عديدة توصف بأنها تنموية أو استثمارية وترتب عليها تهديدات خطيرة لكوكب الارض ، ليس ذلك فحسب ، بل أدى أيضا إلى تهميش كثير من الأبعاد الإنسانية والاجتماعية في حياتنا المعاصرة ، في معادلة تنحاز للابعاد الاقتصادية بشكل صارخ ، مع تكريس التنمية الاقتصادية ، وكأنها هدف في حد ذاتها وهذا خلل بنيوي في فكر التنمية وتطبيقاتها.

اذ عرفت التنمية المستدامة بأنها تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم فعلى الجهات الرقابية الخارجية والداخلية ان تراقب عمل الدوائر التابعة للوزارات التنفيذية فضلا عن مراقبتها لسياسات واستراتجيات الدولة لتحقيق حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية بما يضمن تحقيق الاهداف الانمائية.

ولتحقيق أهداف والبحث تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور (المحور الاول منهجية البحث ، المحور الثاني التدقيق والرقابة في التنمية المستدامة ، والمحور الثالث الجانب العملي ، والمحور الرابع برنامج تقويم المستدام المقترح للتنمية المستدامة ، والمحور الخامس الاستنتاجات والتوصيات)

المحور الاول
منهجية البحث

تعد عملية اعداد المنهجية الخطوة الاولى لأعداد البحث العلمي لذلك سيعرض في هذا المحور منهجية البحث المتمثلة بالمشكلة والأهمية والهدف والفرضية وأسلوب البحث ومصادر جمع البيانات.

١-1. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة فيضعف دور المدقق الخارجي في تقويم الاداء المستدام لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) من خلال برنامج لتدقيق موثق في الجهات المعنية بالرقابة والتدقيق يتم بموجبه متابعة تنفيذ الاستراتجيات والأهداف الانمائية بما يحقق الحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية.

2-1. أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من أهمية المحافظة على قدرة الاجيال الحالية لتلبية متطلبات الاجيال القادمة إذ إن وضع برنامج تقويم ألاداء المستدام الذي يضم ابعاد التنمية المستدامة يشمل الرقابة على اجراءات وزارات الدولة للحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية المدقق الخارجي..

3-1. هدف البحث:

يهدف البحث إلى اقتراح برنامج لتقويم الاداء المستدام يتضمن ابعاد التنمية المستدامة بما يضمن تحديد تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، وابراز دور المدقق الخارجي في تدقيق انشطة التنمية المستدامة .

4-1. فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها ان تفعيل عملية تقويم الاداء على انشطة الدوائرالحكومية ومن خلال تعزيز دور المدقق الخارجي في مسأهمه في تحديد نقاط الخلل ومعالجتها لتحقيق التنمية المستدامة وفق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، المؤسسي) وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية وفق مؤشرات علمية الذي يؤدي إلى المحافظة على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية

5-1. اسلوب البحث : اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال المصادر والمراجع والمعايير الدولية لتحقيق اهداف البحث.

6-1. **مصادر جمع البيانات** : أعتمد البحث على الكتب العربية والأجنبية ، والبحوث العلمية و الشبكة الدوليةللمعلومات (الإنترنت).

المحور الثاني

التدقيق والرقابة في التنمية المستدامة

2-1. التنمية المستدامه (نشأتها ، تعريفها ، ابعادها، أهدافها)

2- 1-1. النشأة

ظهر مصطلح التنمية المستدامة في رحاب مؤتمرات الأمم المتحدة رسمياً لأول مرة عام 1980 وكان ذلك الظهور في وثيقة أممية بعنوان (إستراتيجية المحافظة الكونية) وقد اشترك في إعدادها كل من ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة EUNP ، و الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة IUCN ، و الصندوق العالمي للطبيعة WWF .

وفي عام 1987م بلورت وثيقة أممية أخرى مصطلح التنمية المستدامة بقالب حظي بقبول دولي واسع فيما بعد ، وعنوان تلك الوثيقة (مستقبلنا المشترك) وكان ذلك عن طريق اللجنة العالمية للبيئة والتنمية UNCED التي أصبح

يطلق عليها لاحق (لجنة برونتلاند) نسبة إلى رئيسة الوزراء في النرويج " كرو هاولم برونتلاند" . (بريدي ، 2015: 42-45)

ويمكن الإشارة إلى أهم مؤتمرات الأمم المتحدة التي تناولت بشكل أو بأخر مسالة التنمية المستدامة

1. مؤتمر أستكهولم 1972.
2. مؤتمر ريو دي جانيرو 1992.
3. مؤتمر بربادوس 1994.
4. مؤتمر كوبنهاجن 1995 .
5. مؤتمر نيويورك 2000.
6. مؤتمر جوهانسبرج 2002.
7. مؤتمر ريو دي جانيرو 2012.
8. مؤتمر نيويورك 2017.

2-1-2. تعريف التنمية المستدامة

تعرف بانها المواءمة بين التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واحتياجات الجيل الحالي وجيل المستقبل ، وتعرف ايضاً بانها الزيادة في صافي المنافع البشرية على الامد الطويل التي تكمن في زيادة دخل الفرد والحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر والعيش حياة صحية جيدة، وعرفها .(Asefa) بانهامعاملة المستقبل على الامد الطويل بطريقة مماثلة لمعاملة الحاضر. (حمدان ، 2018: 120)

يرى الباحث أن التنمية المستدامة هي تخطيط المستقبل بما يحقق مصالح الجيل الحاضر والاجيال القادمة من أجل حياة كريمة تسودها العدالة في توزيع الثروات بين افراد المجتمع .

2-1-3. ابعاد التنمية المستدامة

هنالك عدة ابعاد للتنمية الاقتصادية وهي : (حمدان، 2018: 121)

1. البعد الاقتصادي:

ان التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية تعني تحسين مستوى الرفاهية للإنسان، في ضوء نصيبه من السلع الغذائية، وخدمات السكن والنقل والتعليم والصحة، ويجب ان يكون النظام الاقتصادي مستدام قادرا على الانتاج السلع والخدمات على اساس مستمر ضمن مستويات انتاج يمكن التحكم فيها.

2. البعدالبيئي

يتعلق البعد البيئي بالمحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية، ولصعوبة ادارة العلاقات بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فإن هذا البعد يتعرض لتحديات، تتطلب من صانعي القرار اعداد السياسات والاجراءات الكفيلة بتحقيق التوازن البيئي، فالنمو الاقتصادي يمكن تحقيقه بوساطة القوه الابداعية البشرية التي تمكن من تغيير الطبيعة لتفي بالاحتياجات الأساسة والمتطلبات الراحة المادية المطلوبة للحياة اليومية، ولكن عملية النمو تتبعها في الكثير من الاحيان استنفاد للبيئة الطبيعية كتلوث الهواء وتغيير المناخ وفقدان التنوع الحيوي.

3. **البعد الاجتماعي**

يتناول هذا البعد تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع وتوافر الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة والمشاركة في صنع

4. **البعد المؤسسي**

تمثل الادارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي من خلالها ترسم وتطبق سياساته االتنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

2-1-4. أهداف التنمية المستدامة

تهدف التنمية إلى تحقيق مايلي : (كافي ، 2017: 18-19)

1. تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسة للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية .
2. إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي
3. الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدارته وفرص حياته ومشاركته الايجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة .
4. تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع .
5. إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي والقهر الاجتماعي والسياسي .

بينما حدد الامم المتحدة مجموعة من أهداف للتنمية المستدامة وهي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة. وفضلا عن ترابطا لأهداف، وللتأكد من ألايتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030 وهي: (www.un.org)

1. القضاء على الفقر.10. القضاء التام على الجوع.
2. الصحة الجيدة والرفاه. 11. التعليم الجيد.
3. المساواة بين الجنسين . 12. المياة النظيفة والنظافة الصحية .
4. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة .13. العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
5. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسة .14. الحد من أوجه عدم المساواة .
6. مدن ومجتمعات محلية مستدامة .15. الاستهلاك والإنتاج المسؤولات.
7. العمل المناخي. 16. الحياة تحت الماء .
8. الحياة في البر.17. السلام والعدل والمؤسسات القوية .
9. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف .

2-1-5. المبادئ الإرشادية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى نظام متسق يضم السياسات التكنولوجيه والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية تضمن هذه الخطة توظيف الموارد الطبيعية ورأس المال البشري بطريقة اقتصادية لتحقيق نمو إقتصادي يهدف إلى الارتفاع بنوعية الحياة المواطن مع الحفاظ على نوعية البيئة ومصادرها الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة ، فيما يلي مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يمكن للوزارات والهيئات الإفادة منها في تطوير سياساتات فعالة تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي : (الجبالي ، 2016: 23-24)

1. مبدأ التخطيط الاستراتيجي

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ايجاد تغييرات سياسية ومؤسسية تصمم بعناية لتلبي الاحتياجات التي تم تحديده . ويتحقق ذلك من خلال تطبيق مبدأ التخطيط الاستراتيجي ، ويستلزم ذلك تطبيق نظم التقييم البيئي الإستراتيجي ثم التقييم البيئي التراكمي عند تحديد الأهداف ، ثم تقييم الأثر البيئي لكل مشروع بقدر تطبيق التخطيط الإستراتيجي يجب أن يعتمد على المشاركة الةاسعة لجميع المنتفعين ذوي الصلة لتحقيق أفضل نتائج يستفيد منها الجمع.

2. مبدأ بناء عملية إعداد الإستراتيجي على التحليل الفني الجيد

ستعتمد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على التحليل الدقيق للوضع الراهن والاتجاهات المستقبلية والمخاطر المتوقعة ، مع تحديد الروابط بين التحديات المحلية والوطنية والعالمية .

3. مبدأ وضع أهداف واقعية ومرنه للسياسة

توضع الأهداف للمساعدة في تحديد كمية وجودة المخرجات المتوقعة أو الأوضاع المرغوب فيها . تعّد الأهداف التي يصاحبها الحوافز من أدوات السياسة الأكثر فاعلية وستسخدم عندما تتاح القدرة على ذلك ، ستمثل الهداف تحدياً ومع ذلك فإنها واقعية ويمكن تحقيقها .

4. مبدأ الترابط بين الميزانية وأولويات الإسترتيجية:

لابد من إدارج الإستراتيجية في عملية تخطيط الميزانية لضمان توفير الموارد المالية لمكونات الإستراتيجية حتى تحقق أهدافها .

5. مبدأ السياسة المتكاملة بين القطاعات المختلفة :

ستعمل اللجمة الوطنية للتنمية المستدامة على دعم ساسات التنمية المستدامة وسيتم تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات المعنية حسبما تقتضي الحاجة لذلك وفضلاً عن ذلك يلزم أن تعمل السلطات المركزية والمحافظات ووحدات الإدارة المحلية على إدارج حماية البيئة والترابط الاجتماعي في جميع الساسات القطاعية . وأما على المستوى المحلي فيلزم القيام بالتعديلات المؤسسة المطلوبة لتعكس احتياجات القطاعات المختلفة لتحقيق التنمية المستدامة .

2-2. تقويم الاداء المستدام

2-2-1. مفهوم تقويم الاداء

هنالك عدة مفاهيم تقويم الاداء ومنها :

عملية منظمة وموضوعية تتضمن تجميع وتقويم ادلة التدقيق ذات الصلة بالبيانات المالية المتعلقة بالانشطة والاحداث الاقتصادية التي يمكن منها تحديد درجة الاتساق مع المعايير او ألمقاييس المحددة ، وتوصيل النتائج التي يتم التوصل اليها إلى الاطراف المهتمة بها . (taylor& glezen.2010.524)

1. هو فحص موضوعي لمستقبل الاعمال وانظمة وبرامج المؤسسات العامة التيتتعلق بأحدى الجوانب الثلاث أو الاكثر وهي الاقتصادية والكفاء والفاعلية والبيئية ، يكون الهدف منها هوالتطوير وعادة ينتج عنها تقرير أو بيـــان يقدم إلى الادارة العليا في المؤسسة (معيار الانتوساي 3100، 2004 :3)
2. هو فحص مستقل وموضوعي وموثوق ليتحقق من أن التعهدات والأنظمة والعمليات والبرامج والأنشطة أو المؤسسات في حكومة تعمل وفقا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وأن هناك مساحة للتحسين (www.faa.gov.ae)
3. تدقيق مستقل للإقتصاد، وكفاءة العمليات، وفاعلية البرامج، أو المشاريع، أو الوحدات الاقتصادية العامة بهدف زيادة التنظيم وإضفاء التحسينات.(Sarowar, 2010: 2)

يرى الباحث أن هو فحص متكامل لجميع أوجه نشاط الشركة شخص مؤهل لقياس مدى تحقق الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في استخدام موارد الشركة ويتنهي بتقرير يقدم إلى الادارة العليا للاتخاذ القرار المناسب .

وتشمل عناصر تدقيق ورقابة الاداء وحسب معيار الانتوساي (3000) الاتي :

أ. **الاقتصادية** : هو تخفيض تكلفة الانشطة مع مراعاة جودتها المناسبة .

ب. **الكفاءة** : هي العلاقة بين جودة السلع والخدمات المقدمة وبين تكلفة انجاز تلك السلع والخدمات المقدمة ،أي الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة .

ج. **الفاعلية** : هي علاقة المخرجات بتحقيق الاهداف المعلنة مسبقاً.

د. **البيئة** : هو الالتزام الجهة الخاضعة للتدقيق بالقوانين البيئية وبنتفيذ البرامج الحكومية المتعلقة بالبيئة ، فضلاً عن تقويم السياسات والبرامج البيئية .(معيار الانتوساي 5110، 2001: 21)

2-2-2. أهمية تقويم الأداء

يشكل تقويم الأداء دوراً محوراً في أداء المؤسسات فهي عملية جوهرية وحيوية لاستمرارها، ومطلوبة في كل وقت وفي أي نظام اقتصادي من اجل معرفة مراكز الخلل في المؤسسة بغية معالجتها ومن ثم تنمية النواحي الإيجابية والعمل على تطويرها، وأن إجراءه يعدّ ضرورة من خلال ما يوفره من تغذية راجعة لمتخذي القرارات،إذ تتعرف المؤسسة من خلاله على حقيقة أدائها وعن جميع نقاط القوة والضعف، ولأن مستقبلها مرتبط بهذه النتائج ، فإن لديها دافع ورغبة مستقبلية في تطوير وتحسين هذا الأداء، ومن ثم يصب في رفع مستوى جودة مخرجاتها. (هندل ، 2016: 27)

ويرى الباحث أن أهمية تقويم الأداء نابعة من أهمية القرار المتخذ لتحسين الأداء وأي قرار تتخذه الإدارة يجب أن يحقق مكسباً للمؤسسة ولتحقيق ذلك لابد أولاً تشخيص الانحرافات عن المخطط من خلال تدقيق الأداء، بهدف تحسين خدمة من خلال البحث معالجة اسباب تلك الانحرافات.

2-2-3. مراحل تقويم الأداء

تمر عملية تقويم الأداء بعدة مراحل رئيسة يمكن تلخيصها بمايلي: (جربوع وحلو ، 2005: 121)

1. التعرف على البرامج (خطة التنفيذ).
2. التعرف على معايير ومقاييس الأداء.
3. قياس الأداء الفعلي (النتائج).
4. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
5. تحديد الانحرافات مع تحديد مراكز المسؤولية .
6. اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الهدف المخطط.

2-2-4. وظائف تقويم الأداء

إن لوظائف تقويم الأداء وظائف معينة تبرز من خلال هذه الأهمية ، ويمكن تحديدها بما يلي : (جربوع وحلو ، 2005 : 121)

1. متابعة تنفيذ الأهداف للمشروع الاقتصادي سواء كانت كمية أو قيمة وضمن الخطة المرسومة وللفترة الزمنية المحددة .
2. الرقابة على كافة الأداء التشغيلي للتأكد من قيام المشروع بممارسة نشاطه وتنفيذ أهدافه بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية وتحديد الانحرافات في ضوء الأهداف المحددة مسبقاً.
3. تقييم النتائج لتحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسئولة عن الانحرافات بين الأهداف المرسومة والأهداف المحققة فعلاً.
4. ايجاد الحلول والوسائل الكفيلة بحل مشاكل الاختناقات واتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب الانحرافات.

2-2-5. مناهج تقويم الأداء

تعد المنهجية العلمية والبحثية سمة مميزة لتقويم الأداء ، إذ تستخدم فيها جميع أساليب وأدوات ونماذج البحث العلمي المعروفة ويقوم المدقق بالتخطيط لعمله وتنفيذه والتوصل إلى استنتاجات وأعداد توصيات في ضوء هذه المنهجية العلمية ، حيث أن لكل حقلٍ من حقول المعرفةِ مناهجه الخاصة في البحث وإن لتقويم الأداء خصوصية في هذه الناحية أيضا ، ومن المناهج التي ينصح باستعمالها في تقويم الأداء هي: (القريشي ، 2011: 435)

1. منهج الاقتصادي .
2. منهج النظرية العامة للنظم .
3. منهج التحليل المالي .
4. منهج محاسبة المسؤولية .
6. منهج سلسلة القيمة.
7. منهج تحليل القيمة.
8. منهج تحليل البرامجي .
9. منهج تقييم الأداء المتوازن .

5. **منهج الوظائف الإدارية** .

وقد حدد دليل وبرنامج تقويم الأداء الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق مناهج أخرى وهي ديوان الرقابة المالية الاتحادي، دليل وبرنامج تقويم الأداء لعام 2006)

أ. منهج التحليل التنظيمي. د. منهج محاسبة الأداء.

ب. المنهج الاستقرائي. هـ . منهج تدقيق العمليات.

ج. منهج الرقابة الإدارية.

يرى الباحث إلى هذهِ المناهج يتوقف تطبيقها على ظروف التي تحيط ببيئة الجهة الخاضعة لتقويم الأداء، مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم المؤسسة ، والوقت المتاح لعملية التدقيق.

6-2-2. دور المدقق الخارجي في تقويم ألاداء المستدام في أنشطة المؤسسات

ان التدقيق الخارجي يتمثل بمجموعة من المعايير والمبادى والقواعد والاساليب التي تمكن المدقق الخارجي من فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والمعلومات المثبتة في السجلات والقوائم المالية بهدف ابداء راي فني محايد من مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة النشاط من ربح وخسارة وعن المركز المالي في نهاية فترة زمنية معينة ، وعلى الرغم من مهمة المدقق الخارجي في التحقق من مصداقية القوائم المالية ، الا ان التطورات الاخيرة في مجال المحاسبة والتدقيق اضافة مهمة على المدقق الخارجي متمثلة بالتدقيق الاجتماعي وهو التحقق من مدى ايفاء المؤسسة الاقتصادية بالتزاماتها الاجتماعية . وماهية الاثار على المجتمع .(القريشي ، 2011: 12)

ولقد قدمت اصدرت المنظمة الدولية لأجهزة العليا والرقابة المالية والمحاسبية (الانتوساي) معياراً رقم (5130) بعنوان التنمية المستدامة : دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تناول فيه اربعة اجزاء، حدد الجزء الاول منه عن اعطاء اطار مفاهيمي للتنمية المستدامة ومانتضمنه من ابعاد اقتصادية وبيئية واجتماعية، والجزء الثاني يوضح كيف قامت الحكومات في العالم من وضع استراتيجات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكيف يمكن لأجهزة الرقابة العليا من تبني ذلك، والجزء الثالث حدد فيه كيف يتم تطبيق مفهوم التنمية المستدامة على السياسات والبرامج والدور الذي يمكن ان تؤديه لأجهزة العليا للرقابة في التحقق من حسن التطبيق، اما الجزء الرابع والاخير يوضح الخطوات التي تساعد الاجهزة الرقابة العليا على تنفيذ الاعمال الرقابية في مجال التنمية المستدامة (معيار الانتوساي5130 ، 2004: 46-57)

اذ يقوم المدقق الخارجي بالاستعانة بالمؤشرات تقويم الأداء بمجالات التنمية المستدامة ، ومنها على سبيل المثال مؤشرات تقويم الأداء المشتركة لكافة النشاطات والصادرة من ديوان الرقابة المالية الاتحادي التيتفتقر إلى التفصيل بجميع جوانب الانشطة وهي : (ديوان الرقابة المالية الاتحادي / مؤشرات تقويم الداء)

1. مدى تحقق الأهداف المقررة أستناداً لقانون الوزارة ، الشركة.. والنظام الداخلي .
2. مدى مطابقة الفعاليات والأنشطة للأهداف .
3. مدى مرونة الأهداف وقدرة تعديلها وفقاً للظروف التي تستجد.
4. مدى ملائمة الهيكل التنظيمي لأداء النشاط.
5. مقارنة الملاك المصدق مع الموجود الفعلي.
6. مدى كفاية وكفاءة الموجودات في تحقيقي الأهداف.

7. مدى توفر نظم معلومات متكامله .
8. كفاءة نظام الرقابة والتدقيق الداخلي.
9. أثر النشاط على الإقتصاد الوطني وحياة المجتمع والبيئة .
10. مدى توفر التكنولوجيا الحديثة في تحقيق الأهداف.
11. المشاريع الخاصة بالمحافظة على البيئة نتيجة مزاولة النشاط والمشاريع المقترح تنفيذها مستقبلاً.
12. اثر السياسات العامة والعوامل الخارجية على نتيجة النشاط.
13. مدى سعي الشركات الحصول على شهادة الايزو (الخاصة بالجودة الشاملة).
14. مدى الاعتماد تحليل (swot) التحليل الرباعي في اعداد الخطة الإستراتيجية .
15. توافق الخطة الإستراتيجية مع أهداف المؤسسة.

يرى الباحث أن دور المدقق مهم في تتنفيذ التقويم المستدام لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة اذا ما اتصف هذا المدقق بمعايير الاداء المطلوبة ، لتشخيص الدقيق للمواطن الخلل والانحرافات الموجودة بغية تحقيق أهداف المؤسسات .

2-2-7. استراتيجة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

اخذ الديوان على عاتقه وضمن خطته الاستراتيجية (2018–2022) تقييم الاستراتيجيات والخطط الحكومية لتنفيذ التزامات العراق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، لضمان توجيهها بالاتجاه الصحيح ، وهذا كله في اطار من التشارك المعرفي وبناء القدرات لتحسين أداء وفاعلية ديوان الرقابة المالية الاتحادي بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات لتطبيق الخطة التنموية واستنادا إلى صلاحيته في اجراء إعمال رقابة وتقويم الأداء بموجب المادة (6) من قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم (31) لسنة 2011 لتحقيق الاتي : (ديوان الرقابة المالية الاتحادي / استراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة)

1. التواصل مع أصحاب المصالح المحليين والدوليين .
2. نشر تقارير مهمات تدقيق وتقييم متصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة .
3. المتابعة الميدانية للتنفيذ الفعلي لمشاريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
4. خطة عمل لمراجعة وتقييم مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة .
5. برنامج تقييم الجاهزية والخطة الاستراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة .
6. برمجة مهمات تقييم برامج وسياسات متصلة بأهداف التنمية المستدامة .

يرى الباحث ان ستراتيجية ديوان الرقابة المالية الاتحادي تحتاج ايضاح اكثر والتنسيق مع الدوائر المعنية مع وضع خطط مناسبة لتطبيقها على مستوى كل دائرة خاضعة لتدقيقه وليس على مستوى الوزارة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

المحور الثالث

الجانب العملي

تطبيق عملية تقويم الاداء المستدام على عينة البحث لتحقيق التنمية المستدامة

1-3. تحليل مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة بمؤسسات وزارة التربية

لقد صدر عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق مجموعة من المؤشرات لقياس الاداء بشكل عام في مؤسسات وزارة التربية ، و من أهم تلك المؤشرات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة هي :

1. مدى مطابقة المبنى التعليمي للمواصفات النمطية .
2. الكفاية العددية لأعضاء هيئة التدريس.
3. المؤشرات الكمية الخاصة بالتلاميذ .
4. المؤشرات الخاصة بالأنشطة العلمية والمكملة .
5. مؤشرات الموارد والكلف.
6. مؤشرات خاصة بالمشرفين .

2-3. نبذة تعريفية عن عينة البحث

تتمثل عينة البحث بمجموعة من مديريات تابعة لوزارة التربية ، اذ تهدف الوزارة إلى توجيه الطالب إلى التمسك بالعلم والمعرفة واساليب التفكير المعاصر وتنمية قدراته الإبداعية بما يضمن تكامل شخصيته وتسعى إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق أعداد المناهج الدراسية وتهيئة وسائلها وتطويرها وتهيئة المعلمين والمعلمين والمشرفين التربويين والمسؤولين عن إدارة العلمية التربوية وتدريبهم وتطوير قدراتهم المهنية والعلمية وإعداد البحوث والدراسات والقيام بالتجارب التربوية والعلمية والإفادة من نتائجها في تطوير النظام التربوي والتعليمي ، ووضع نظم وأساليب التقويم والامتحانات وتطوير الطرائق والوسائل التعليمية لضمان تنمية مخرجات المؤسسات التربوية التيتؤدي نهاية إلى تحقيق هدف تنمية المستدامة ، وتضمنت نطاق البحث تقويم اداء في المراحل الدراسية (اللمدارس الابتدائية والثانوية) للسنوات الدراسية (2015/2014، 2016،/2015 ، 2017/2016) ، وشملت عينة البحث كل من الجهات الاتية :

1. المديرية العامة للتعليم العام والأهلي والاجنبي / مديرية التعليم الثانوي .
2. المديرية العامة للتقويم والامتحانات.
3. المديرية العامة للمناهج.
4. المديرية العامة للسؤون الادارية .
5. المديرية العامة للأشراف التربوي .
6. المديرية العامة للعلاقات الثقافية.
7. المديرية العامة للتخطيط التربوي .
8. المديرية العامة لتربية بغداد/ الرصافة الاولى.

9. المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الاولى .
10. مركز البحوث والدراسات التربوية.
11. قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي.

3-3. توزيع انشطة تشكيلات وزارة التربية حسب علاقتها مع ابعاد التنمية المستدامة الاربعة.

من خلال دراسة هيكل عمل انشطة وتشكيلات وزارة التربية وما تقوم به من أنشطة يمكن تصنيفها حسب ابعاد التنمية المستدامه وحسب الجدول الاتي :

جدول (1) تصنيف انشطة وزارة التربية وفق ابعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	البعد المؤسسي
المالية	التخطيط التربوي	البحوث والدراسات التربوية	ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي.
التعليم الاهلي والاجنبي	تطوير المناهج	العلاقات الثقافية	الاشراف التربوي
		التربية	

المصدر : الهيكل التنظيمي تشكيلات وزارة التربية

يلاحظ في الجدول (2) الاتي :

1. وجود اثنان من انشطة دوائر وتشكيلات وزارة التربية ذات علاقة بالبعد الاقتصادي فإنشطة المالية سواء كانت مايتم انفاقه ضمن الموازنة الجارية التي تمثل النفقات الجارية أو النفقات المخصصة للمشاريع الاستثمارية تكون ذات فائدة إلى الجيل الحالي أو المستقبلي ، فضلاً عن انشطة التعليم الاهلي والاجنبي ذات تأثير ايجابي على البعد الاقتصادي اذا ما خصصة مبالغ التي يتم جبايتها من المدارس الاهلية والاجنبية ليتم تنفيذ المشاريع ذات الفائدة .
2. وجود اثنان من الانشطة في انشطة دوائر وتشكيلات وزارة التربية ذات علاقة في البعد البيئي ، فإن التخطيط التربوي وتطوير المناهج يسأهم في خلق بيئة تربوية سليمة من خلال نشر الوعي التربوي بضرورة تهيئة سبل التعليم في كافة انحاء الدولة والقضاء على امية للاجيال الحالية والمستقبلية التي تكون احدى أهداف التنمية المستدامة المتمثلة بالهدف الثالث .
3. وجود ثلاث من الانشطة في انشطة دوائر وتشكيلات وزارة التربية ذات علاقة في البعد الاجتماعي نتيجة الخدمات التي تقدمها تلك الانشطة إلى المواطنين من خلال البحوث والدراسات التربوية التي تبحث في تلبية احتياجات المواطنين من الخدمات التربوية بما يعالج مشاكل التعليم في المدارس لتلبية طموح اجيال الحالية والمستقبيلية فضلاً عن نشاط العلاقات الثقافية والتربية التي تكرس جهودها بجعل العراق ضمن اطار التطورات الدولية في مسار التربية.

4. وجود اثنان من الانشطة في دوائر وتشكيلات وزارة التربية ذات علاقة في البعد المؤسسي ، من خلال ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي ذات العلاقة في تحقيق اهداف المؤسسة ، فضلاً عن نشاط الاشراف التربوي التي يقوم بتقويم اداء التربوي بما يحقق استمرار اداء الجيد بين اعضاء هيأة التدريسية وتلبية متطلبات العملية التربوية.

4-3. المباني المعلمية ومراحل تطورها المتوفره لتلبية حاجات المجتمع لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

شهد العراق بعض التحسن في أنشاء المدارس على مستوي الدراسة الابتدائية والثانوية بسبب تحسن ظروف الاقتصادية للبلد ، لكن تلك التحسن لايلبي حاجات المجتمع من بنى تحتية كما موضح في الجدول الاتي :

جدول (2) عدد المدارس في عموم العراق

المؤشر	السنوات الدارسية			نسبة التطور	
	2015/2014	2016/2015	2017/2016		
	1	2	3	1÷2	1÷3
عدد المدارس الابتدائية	10779	12973	14024	%20	%30
عدد المدارس الثانوية	4953	6022	6605	%22	%33
المجموع	15732	18995	20629	%21	%31

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء

يلاحظ من الجدول أن نسب التطور قليلة اذ اشار تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحاديبأن مشكلة نقص الابنية العلمية وعدم صلاحية البعض منها قائمة وتعد من مقدمة المشاكل التي تعاني منها المديريات العامة للتربية على وفق الاحصائيات الاجمالية العامة للتخطيط التربوي للعام الدراسي (2017/2016) مما يشكل عائق كبير في توفير الاجواء التربوية والصحية الملائمة لتعليم التلاميذ بالمستوى المقبول ، مما شكل ذلك مشاكل الاتية :

1. ارتفاع اعداد المدارس الضيف في المدارس الثانوية وذلك بسبب عدم توافر ابنية كافية تتناسب مع الازدياد الحاصل في اعداد التلاميذ مما يؤثر في جودة التعليم بسبب الدوام الثنائي والثلاثي ، اذ بلغت عدد المدارس الضيف (2860) معلمة وهي تشكل (43%) من اجمالي عدد المدارس الثانوية كما في الجدول اعلاه في عموم محافظات العراق.

2. تردي الحالة العمرانية لاغلب الابنية المعلمية في المدارس الثانوية مما يجعلها بيئة غير ملائمة للتعليم اذ كشفت الاحصاءات عن الحاجة العمرانية للابنية المعلمية في (1372) معلمة بحاجة إلى ترميم وتشكل نسبة (21%) من اجمالي المدارس الثانوية المبينة في الجدول اضافة إلى وجود (274) معلمة غير صالحة وهي تشكل نسبة (4%) من اجمالي المدارس الثانوية .

5-3. قياس تأثير نسب عدد التلامذه الموجودين فعلياً وعدد الشعب في البعدين الاجتماعي والمؤسسي للتنمية المستدامة

جدول (3) اعداد التلاميذ والمعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية

المدارس	المؤشر	السنوات الدراسية		
		2015/2014	2016/2015	2017/2016
		1	2	3
الابتدائية	عدد شعب	116769	137001	149166
	عدد التلامذه الموجودين فعلياً	4283044	4997052	5473997
	عدد التلامذه في الشعبه الواحده	37	36	37
	عدد أعضاء الهيئة التعليمية	223310	247919	259836
	عددأعضاء الهيئة التعليمية لكل تليمذ	19	20	21
الثانوية	عدد شعب	53244	63680	69518
	عدد التلامذه الموجودين فعلياً	2032880	2442935	2624140
	عدد التلامذه في الشعبه الواحده	38	38	38
	عدد اعضاء الهيئة التعليمية	128667	141300	148832
	عدد أعضاء الهيئة التعليمية لكل تليمذ	16	17	18

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء

يلاحظ من الجدول اعلاه مايلي:

1. زيادة في عدد التلاميذ في كل شعبة اذ بلغ معدل (37) طالب ، في المقابل فإن عدد أعضاء الهيئة التعليمة بلغ معدل (20) طالب لكل معلم من مدارس الابتدائية ، وايضاً في المدارس الثانوية اذ بلغ معدل عدد التلاميذ في كل شعبة (38) طالب في المقابل عدد المعلمين إلى عدد التلاميذ الاجمالي بلغ معدل (17) طالب ، وهذ المؤشر يشير نسبة التلاميذ إلى المعلمين المرتفعة أن على كل معلم أن يعلم عددا كبيرا من التلاميذ، الأمر الذي يؤدي إلى تدني مقدار الاهتمام الذي يحظى به التلاميذ من طرف المعلم، ويفترض عموما أن انخفاض نسبة التلاميذ إلى المعلمين يعني صغر حجم الفصول مما يمكن المعلم من زيادة اهتمامه بأفراد التلاميذ ومن ثم الإسهام في تحسين الأداء الدراسي للتلاميذ، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند احتساب هذا المؤشر وتفسيره عدة عوامل مثل الدوام الجزئي، وتعدد فترات الدوام، ونظام تعدد مستويات التلاميذ في الصف الواحد، وغير ذلك من الممارسات التي قد تؤثر في دقة ومغزى نسب التلاميذ إلى المعلمين، مما يفترض تقليل عدد التلاميذ في كل صف إلى معدل عدد أعضاء الهيئة التعليمية إلى عدد التلاميذ المشار اليها في الجدول وهي نسب مقبوله استناداً للمؤشرات التعليم الدولية البالغة (20) تلميذ لكل معلم .

6-3. قياس نسبة الانفاق على النشاط التربوي وتاثيره في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

جدول (4) الانفاق الحكومي التربوي (مليون دينار)

السنة المالية	اجمالي التخصيصات الحكومية في الموازنة	التخصيصات وزارة التربية في الموازنة	نسبة التخصيص المالي لوزترة التربية إلى اجمالي التخصيصات
	1	2	1÷2
2015	119462429	7372790	%6
2016	105895722	7752504	%7
2017	100671160	1462626	%1
المجموع	326029311	16587920	%5

المصدر: وزارة المالية العراقية

يلاحظ من الجدول اعلاه أن سياسة الدولة على التعليم والاستثمار يشكل نسبة قليلة مع نسب الانفاق على باقي الوزارات (الدفاع ، الامن ، الصحة ، والضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل والمسنين ...الخ) ، الذي ينعكس سلباً في تنمية رأس المال البشري .

اذ شكل التخصيصات السنوية في الموازنة العامة لوزارة التربية نسبة بين (7%) في سنة 2016 ثم تدنت بشكل سريع لتشكل نسبة (1%) من أجمالي التخصيصات السنوية في الموازنة ، الذي يؤثر سلباً في الجيل الحالي والاجيال المستقبلية ، وبالتالي يتطلب من الحكومة الاهتمام الكبير في الاستثمار في تنمية رأس المال الفكري الذي يعدّ أحدة عوامل الانتاج في البلد وسبب في تقدم الدول عالمياً، لتحقيق تنمية المستدامة .

المحور الرابع

برنامج تقويم المستدام المقترح للتنمية المستدامة

أن إجراءات الرقابة المالية التي يقوم بها المدقق تكون على كل وزارات الدولة على الوحدات الاقتصادية التابعة للوزارات ، تم اعداد البرنامج بعد اطلاع الباحث على تجارب الدول والمصادر ذات العلاقة وأن هذه الاجراءات تمثل الحد الادنى الذي يقوم به المدقق وحسب المؤشرات :

1-4. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتربية والتعليم

1. عدد السكان الكلى، حسب سنوات العمر.
2. عدد السكان فى الريف والحضر.
3. الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد.
4. المدى العمري للتعليم الإلزامي.
5. عدد الساعات الدراسية فى الأسبوع، وفى العام الدراسي.

6. عدد المدرسين حسب المؤهلات الدراسية
7. عدد التلاميذ لكل مدرس 0
8. متوسط الراتب السنوي للمدرسين، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد.
9. النفقات الكلية للتعليم، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
10. النفقات العامة الكلية للتعليم، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 0
11. النفقات الخاصة للتعليم، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
12. النفقات العامة الكلية للتعليم، كنسبة مئوية من النفقات العامة الكلية.
13. النفقات العامة الجارية للتعليم، كنسبة مئوية من النفقات العامة للتعليم.
14. مؤشرات البنية التحتية والفناء المدرسي والتجهيزات المدرسية وغيرها.
15. معدل العدد الإجمالي للصف الأول الابتدائي
16. معدل العدد الصافي للصف الأول الابتدائي.
17. معدل المعلمين الإجمالي، حسب مستويات التعليم
18. معدل المعلمين الصافي، حسب سنوات العمر.
19. النسبة المئوية للتلاميذ فوق العمر، حسب الصف الدراسي.
20. المباني المدرسية، ومدى ملاءمتها للعملية التعليمية.
21. التجهيزات المدرسية، ومدى تحقيقها للنموذج المنشود، والمواصفات المحددة لمرحلة التعليم ونوعيته.
22. الوسائل والتقنيات التعليمية.
23. نسبة الطلاب/ المعلم 0
24. أعداد أعضاء هيئة التدريس أو المعلمين 0
25. أعداد الإداريين.
26. التشريعات واللوائح الجامعية.
27. الإدارة الجامعية .
28. الموارد البشرية من أعضاء هيئة التدريس والطلاب .
29. الموارد المالية والمادية والتقنية .
30. المناهج وطرق التدريس والبارمج الأكاديمية .
31. الخدمات والأنشطة الطلابية .
32. البحث العلمى .
33. خدمة المجتمع .
34. مقارنة معدل الالتحاق بالتربية بالنمو السكاني .
35. التأكد من المساواة بين الجنسين وتحسين صحة الامهات.
36. دراسة سياسات الدولة في السلام والامان وعكس ذلك على الاهداف الانمائية .
37. مقارنة فرص العمل مع تراكم راس المال البشري والعمالة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر والاستثمار في التعليم
38. مقارنة نسبة الاناث الملتحقات او المقبلات الدراسة التعليم الثانوي والجامعي ونسبة الاناث في مراحل التعليم المختلفة من اجمالي المسجلين في مختلف المراحل التعليمية .

39. مقارنة نسبة الاناث الملتحقات بالتعليم الجامعي من مجموع الطلبة الجامعيين مع مسأهمتها في العمالة والانتاجية ومدى مسأهمة المرآة في النشاط الاقتصادي.

40. احتساب مؤشر عدد الطلبة المتسربين من مرحلتي المتوسطة والمتجهين إلى سوق العمل بسبب الفقر او الدخل المحدود.

41. مقارنة نصيب الفرد من الانفاق على التربية بعدد السكان ومع نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي.

42. مقارنة مؤشر الانفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع الدول المتقدمة والنامية والعربية وانعكاس ذلك على تحسن اداء الوحدات الاقتصادية.

43. مقارنة نسبة الاناث الملتحقات او المقبلات في مراحل التعليم المختلفة من اجمالي المسجلين في مختلف المراحل التعليمية .

44. دراسة تسرب الطالب من مرحلتي المتوسطة والمتجهين إلى سوق العمل وربطها

أ- الفقر و الدخل المحدود.

ب- تتناسب عدد المدارس والكليات مع حجم السكان والمساحة في المحافظات.

45. نسبة اكمال الدراسة الثانوية والابتدائية .

46. معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

47. النسبة المئوية للأطفال الذين يتلقون سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل برنامج الابتدائي الجيد.

2-4. الية قياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتربية والتعليم

1. تدقيق الاداء على مستوى مركز المسؤولية

أ. متابعة تنفيذ الخطة المحددة مسبقا لمركز المسؤولية يوميا واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات ضمن ما متوافر من صلاحيات محددة.

ب. مخاطبة الادارة العليا في الوحدة الحكومية عن الانحرافات وتقديم المقترحات المناسبة لتلافي تلك الانحرافات في إذ كانت المقترحات خارج صلاحية مركز المسؤولية .

ج. اعداد تقرير تقويم الاداء السنوي عن اداء مركز المسؤولية يتضمن الاجراءات والمعايير المستخدمة في تقويم الاداء.

2. تقويم الاداء على مستوى الوحدة الاقتصادية

أ. دراسة التقارير الدورية اليومية ، الشهرية ، والسنوية ، المتضمن اداء مركز المسؤولية ، وابداء الرأي من خلال تدعيم جوانب القوة في المركز وتجنب نقاط الخلل والضعف في الاداء ، فضلاً عن ابداء المقترحات لمعالجة حالات الاخفاق في الاداء .

ب.اعداد تقرير تقويم اداء السنوي عن مستوى الوحدة الحكومية يتضمن تقويماً شامل عن جميع انشطة الوحدة الحكومية ، متضمن الجدول والمؤشرات المستخدمة في تحديد مستوى الاداء ، خلال السنة المالية .

المحور الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

4-1. الاستنتاجات:

1. ضعف أداء المدقق الخارجي في تقويم أداء دوائر وزارة التربية لتحقيق التنمية المستدامة .
2. قلة الاهتمام الحكومات في القطاع التعليم الذي يعدّ احد ركائز التنمية المستدامة في المجتمع
3. عدم وجود تطور كبير في انشاء المدارس الابتدائية والثانوية ، الذي أدى ذلك إلى وجود أكثر من دوام في المدرسة الواحدة ، مما ينعكس سلباُ في اداء المعلم والتلميذ على حدا سواء ، وعدم اعطى التلميذ وتالمهلم الوقت الكافي للاستيعاب المواد الدراسية .
4. تقادم الابنية المدرسية الابتدائية والثانوية بسبب أهمال الحكومي وعدم توفر البيئة العلمية والصحية والاجتماعية المناسبة للتلميذ .
5. قلة التخصيصات المالية المرصدة لوزارة التربية خلال سنوات البحث اذ وصل في سنة 2017 إلى نسبة (1%) من اجمالي النفقات الدولة ، هذا دليل أكبر على عدم وضع القطاع التعليم ضمن اولويات الحكومة بمقارنة بباقي الوزارات مثل (الدفاع ، والداخلية ....الخ)
6. ضعف اداء المدقق الخارجي المتمثل بديوان الرقابة المالية الاتحاديوذلك لمحدودية المؤشرات المعدة والمنشورة في موقع الديوان الالكتروني دون تحديث وفق المؤشرات الدولية الاخرى .

4-2. التوصيات:

1. تفعيل عملية تدقيق ورقابة الاداء على أنشطة وزارة التربية المدقق الخارجي لتحقيق التنمية المستدامة .
2. ضرورة وضع الحكومة ضمن سياستها اولوية التعليم والاستثمار في رأس المال البشري ، لتحقيق الفائدة للجيل الحالي والاجيال القادمة لتحقيق التنمية المستدامة .
3. ضرورة تخصيص المبالغ الكافية للانشاء المدارس الحديثة للاستيعاب الاعداد المتزايدة من التلاميذ وفق أحدث تكنولوجيا .
4. اعداد خطط قصير الاجل لصيانة الابنية المدرسية وتهيئة البيئة دراسية صحية وملائمة للتلاميذ ، وتنفيذة ورقابة عليها المدقق الخارجي .
5. زيادة التخصيصات السنوية المرصدة في الموازنة العامة لقطاع التربية وايجاد البدائل للتمويل أنشطة وزارة التربية .
6. ضرورة تبني الاطار مقترح لتقويم أداء في القطاع التربية بشكل تفصيلي من اجل تحقيق التدقيق المستدام .

المصادر

أولاً. القرارن الكريم :

ثانياً: الكتب :

1. بريدي ، عبد الله عبد الرحمن ، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي ،العبيكان للنشر ،السعودية، 2015 .

2. الجبالي ، حمزة ، التنمية المستدامة إستغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، دار الأسرة للإعلام ودار عالم الثقافة للنشر ، الادرن ، 2016.

3. القريشي ، اياد رشيد ، التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقياً ، دار المغرب للطباعة والنشر ، بغداد ، 2011.

4. كافي ، مصطفى يوسف ، التنمية المستديمة ، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2017.

ثالثاً. الرسائل والاطاريح :

1. هندل ، خالد صباح علي ، تدقيق أداء مؤسسات التعليم العالي في ظل معايير توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي/ أنموذج مقترح – بحث تطبيقي فيكلية الهندسة/ جامعة بغداد ، أطروحة دكتورا ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية– جامعة بغداد ، 2016.

رابعاً. الدوريات .

1. جربوع وحلو ، يوسف محمود ، اعتدال محمد سعيد ، دور المراجع الداخلية والخارجية في قياس الكفاءة والفاعلية وتقييم الاداء في المشروعات الاقتصادية في فلسطين ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد العاشر ، 2005.

2. حمدان ، خولة حسين ، برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية ، المجلد 26، العدد 2 ، 2018.

3. ديوان الرقابة المالية الاتحادي / استراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. معيار الانتوسا يرقم (5130).

5. ديوان الرقابة المالية الاتحادي / مؤشرات تقويم الاداء .

6. ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دليل وبرنامج تقويم الاداء لعام 2006.

Book:

1.Tayllor . D.H. And Glezen .W.G. The Philosophy of Evidence Gathering ,AuditingIntegrated Concepts and Procedures. Sixth Edition. 2001.

2. Sarowar, Husain, "From Project Audit to Performance Audit", IUP JOURNAL OF Accounting Research & Audit Practices; Jul 2010.

2. internet

1. www.faa.gov.ae

2. www.un.org.